التطورات الاقتصادية في نيجيريا خلال الحكم المدني الاول والثاني 1960– 1983

أ.م.د. حنان طلال جاسم

كلية التربية الاساسية – جامعة ديالى

الكلمات المفتاحية: افريقيا. نيجيريا. اقتصاد.

الملخص:

تعد نيجيريا من دول غرب القارة الافريقية، تميزت بتعدد الجماعات الاثنية والدينية واللغوية، اذ جعلت تركيبتها الاجتماعية المتعددة نموذجا مصغرا للقارة الافريقية، اذ قسمت الى ثلاثة اقاليم هي الاقليم الشمالي والاقليم الشرقي والاقليم الغربي وكل من هذه الاقاليم سكنها مجموعة عرقية سيطرت على ذلك الاقليم .

تميزت نيجيريا بتنوع موارده الاقتصادية لا سيما قبل اكتشاف النفط، اذ شكلت الزراعة المصدر الاساسي للاقتصاد النيجيري، وكانت من اهم المنتجات الزراعية هي التمور، والزيت، والمطاط، والكاكاو، والفول السوداني، فضلا عن البطاطا، والسمسم، والأرز، والقطن، وزيت النخيل وغيرها من المحاصيل الزراعية، وكانت هذه المحاصيل هي لسد الاستهلاك المحلي، فضلا عن وجود بعض المصادر الاقتصادية الاخرى لسد حاجات السكان كمواد البناء، ومواد التنظيف، اذ كان مردودها المالي يزود البلاد بحوالي ثلث الصادرات،

تراجع قطاع الزراعة بعد اكتشاف النفط، وأدى النفط دورا كبيرا في الاقتصاد النيجيري، والذي حسن من مستويات الدخل، وتطورت الصناعة وتوسعت الحركة التجارية بين نيجيريا، والبلدان الأخرى.

ادت الاحداث السياسية التي شهدتها نيجيريا بعد حصولها على استقلالها من بريطانيا عام 1960 دورا مهما في التطورات الاقتصادية لنيجيريا، اذ تولى حكم نيجيريا حكومات مدنية واخرى عسكرية خلال مدة دراسة البحث 1960-1983، فضلا عن حدوث الحرب الاهلية النيجيرية خلال المدة 1967-1970، والتي اثرت بشكل او باخر على الاقتصاد النيجيري .

المقدمة:

تعد نيجيريا اكبر دول القارة الافريقية من حيث تعدادها السكاني، وأغناها بالموارد الاقتصادية، والطبيعية، لذلك تميزت بتركيبها الديمغرافي، والاجتماعي فكانت فريسة السياسة الاستعمارية البريطانية أواخر القرن الماضي، التي عملت على تقسيمها الى ثلاثة أقاليم هي (الإقليم الشمالي، والإقليم الشرقي، والإقليم الغربي) وقد تركز في كل إقليم قبيلة، اختلفت من حيث اللغة، والدين، والعادات، والتقاليد، فأدى ذلك الى استمرار الصراع العرقي، والإقليمي، والديني بين هذه القبائل، واستمرت حتى اليوم، إذ كان ذلك الصراع واضحا بعد إعلان الاستقلال عام 1960، ولا شك أن تلك الاختلافات الثقافية، واللغوية، والتعليمية، قد اثرت بشكل او باخر على الاقتصاد النيجيري فكما هو معروف ان الاقتصاد مرتبط بالسياسة .

جاء اختيارنا على موضوع بحثنا الموسوم بـ (التطورات الاقتصادية في نيجيريا خلال الحكم المدني الاول والثاني 1960-1983) لتتبع التطورات الاقتصادية التي شهدتها نيجيريا خلال الحكم المدني الاول 1960-1966، والحكم المدني الثاني 1979-1983، وهذا ما جعلنا نحدد البحث بالمدة الزمنية 1960وهو تاريخ استقلال نيجيريا وبداية الحكم المدني الاول، وحددت نهاية البحث بعام 1983 وهو نهاية الحكم المدني الثاني برئاسة شيهو شيجاري لتدخل نيجيريا الحكم العسكري الثاني.

ومن الجدير بالذكر كان هناك انقطاع في المعلومات خلال المدة 1966-1979 وذلك لان هذه المدة هو حكم عسكري وليس حكم مدني وهو موضوع بحثنا، فاستأنف الباحث المعلومات التي تخص موضوع البحث خلال المدة 1979-1983 (الحكم المدني الثاني) .

اعتمد الباحث على منهج البحث التاريخي والتحليل الموضوعي للأحداث والتطورات التي مرت بها التطورات الاقتصادية في نيجيريا، قسم البحث ثلاث فقرات اذ تناولنا في الفقرة الاولى (لمحة موجزة عن نيجيريا: موقعها الجغرافي- التركيب الاجتماعي– الموارد الاقتصادية)، وتضمنت الفقرة الثانية (التطورات الاقتصادية في نيجيريا خلال الحكم المدني الاول 1960-1966)، اي منذ بداية الحكم المدني الثاني وحتى نهايته، اما الفقرة الثالثة فقد تطرقنا فيها الى |(التطورات الاقتصادية في نيجيريا خلال الحكم المدني الثاني 1979-1983).

اعتمد الباحث في كتابة البحث على عدد من المصادر تأتي في مقدمتها الرسائل والاطاريح الجامعية والتي زودت البحث بالمعلومات المهمة، فضلا عن الكتب العربية والاجنبية

والتي استفاد منها الباحث كثيرا في الحصول على معلومات قيمة، كما اغنت المجلات العربية والاجنبية البحث بالمعلومات التاريخية.

اولا: لمحة موجزة عن نيجيريا (الموقع الجغرافي– التركيب الاجتماعي– الموارد الاقتصادية)

نيجيريا هي من دول غرب قارة افريقيا، اشتق اسمها من نهر النيجر، تقع على ساحل غينيا في المحيط الأطلسي جنوباً، تحدها جمهورية النيجر من الجهة الشمالية، ومن الشرق الكاميرون، ومن الشمال الشرقي تشاد، ومن الغرب داهومي[1]، تمتد على نحو عشر درجات بين 4- 14 درجة شمالا، إذ تميز القسم الجنوبي منها بمناخ استوائي مثالي تصل كمية الأمطار فيها إلى 300سم في السنة بينما تقل في الداخل لتصل إلى 120سم،وفي الشمال يسود مناخ مداري يتميز بوجود فصل جاف قد يطول ليصل ثمانية أشهر في الشمال الشرقي، أما درجة الحرارة، فيبلغ متوسطها في شمال البلاد 29 درجة مئوية وقد تصل درجة الحرارة اليومية في معدلها إلى 38 درجة مئوية، ويكون معدل درجات الحرارة في وسط البلاد أقل مما هو عليه في الشمال، أما في الجنوب فأن المتوسط السنوي لدرجات الحرارة يصل إلى 27 درجة بين شهري نيسان، وتشرين الأول[2].

اختلف المؤرخون في تحديد الموطن الأصلي لسكان نيجيريا، لكن الذي تم التعرف عليه انه كانت هناك هجرات من الساميين، والحاميين، تدفقت من اسيا إلى أفريقيا، ومن شمال أفريقيا إلى غربها منذ آلاف السنين، والتي حصلت لأسباب مختلفة منها اقتصادية، وللبحث عن العيش الآمن، وهناك من يرى أن سكان نيجيريا ينحدرون من أجناس مختلفة بعضهم من العرب، والبعض الآخر يجعلهم من البربر، والروم، والأحباش، والنوبيين، وغيرهم، ومن هذه الأمم نشأت قبائل نيجيريا المختلفة، وتزاوج بعضها مع البعض، وكونت التركيب السكاني لها، ولكن في الأعم الأغلب أن سكان نيجيريا ينحدرون من الجنس الزنجي، حيث إن غالبية السكان تعود في أصولها إلى تلك الجماعات الزنجية القاطنة في غرب القارة، وتميزوا بالبشرة السوداء[3] .

تميزت نيجيريا بتعدد لغاتها، ولهجاتها، وتتفاوت أهمية كل لغة ولهجة منها، فبعضها لا يزيد من يتكلمون بها عن (700) نسمة فقط، بينما يزيد في بعضها الآخر على خمسة ملايين، وأكثر اللغات انتشارا هي لغة الهوسا(Haussa) في شمالها، ولغة اليوروبا (Yoruba) في جنوب غربها، ولغة الايبو (Ibo) في شرقها، رغم ذلك الا ان اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية للبلاد وإذ دخلتها بطرق مختلفة كالتجارة، والارساليات التبشيرية في القرنين التاسع عشر،

والعشرين، وأصبحت هي المتداولة في المؤسسات الإدارية، أما اللغة العربية، فقد كانت لغة الدين الإسلامي، ولغة الهوسا للمعاملات اليومية[4].

يتكون المجتمع النيجيري من عدد من الجماعات، أو القبائل التي تنطبق عليها الصفة المميزة للأمة، إذ توجد فيها (250) قبيلة، مع الإشارة إلى أن التركيبة القبلية تشكل أساس المجتمع النيجيري، ولأهمية ذلك، ستتم الاشارة إلى توزيعها الجغرافي، وحسب الأقاليم وعلى النحو الآتي[5]:

أ-الإقليم الشمالي: يشكل نسبة 75 % من مساحة نيجيريا الكلية، وتوجد فيها عدد من القبائل منها قبائل الهوسا وتنتمي إلى شعوب السودان الغربي، وتقع شمال شرق نيجيريا، وتمتد إلى أقاليم شرق النيجر، وهي قبائل مسلمة، إذ يتحدث بها أكثر من 40% من سكان الإقليم الشمالي التي أصبحت لغة الثقافة الإسلامية[6]، أما قبائل الفولاني، الذين استوطنوا في الشمال منذ بداية القرن الخامس عشر الميلادي، وامتزجوا مع الهوسا، وتزاوجوا معهم، واعتنقوا الإسلام[7]، وفي مطلع القرن التاسع عشر، قام الفولاني بزعامة عثمان دان فوديو[8] بحركة دينية في إمارات الهوسا نتج عنها ثقافة مشتركة تضم القبيلتين، لذلك أطلق عليها اسم قبائل الهوسا - فولاني، وإلى جانب الهوسا – فولاني[9].

ب- الإقليم الغربي: تبلغ مساحته 45 ألف ميل مربع، وتسكنه قبائل اليوروبا جنوب غرب نيجيريا، ولغتهم هي اليوروبا، وتأثرت هذه القبائل بالحملات التبشيرية المسيحية التي شهدتها نيجيريا، وانتشرت بينهم الأفكار الغربية، فانقسم سكانها الى مسلمين، ومسيحيين وكانت ابادان عاصمة إقليمهم[10].

ج- الإقليم الشرقي: تبلغ مساحته 64 ألف ميل مربع، وتسكنه قبائل الايبو، ويتركزون في المناطق الداخلية من الإقليم مثل اونيتشاوا، واويري، واوجوجا، وغيرها، وغالبيتهم من المسيحيين، وكان مجتمعها مجزءاً لا يوجد فيه قيادات، أو سلطات مركزية قوية، كما أنها تفتقر لوجود المدن، والممالك المركزية، وبسبب بيئة الغابات الاستوائية، والمدارية الكثيفة في الإقليم الشرقي جعلتها تعيش في تنظيمات متفرقة أساسها القرية[11].

أما بالنسبة للاقتصاد النيجيري، فشكلت الزراعة المورد الأساس قبل اكتشاف النفط[12]، ومن أهم المنتجات الزراعية هي التمور، والزيت، والمطاط، والكاكاو، والفول السوداني، فضلا عن ذلك محاصيل زراعية أخرى كالبطاطا، والسمسم، والأرز، والقطن، وغيرها من المحاصيل الزراعية، وهي للاستهلاك المحلي، أما بعض المحاصيل الرئيسة الأخرى فتدخل في سد حاجات السكان من مواد البناء، ومواد التنظيف، فضلا عن مردودها المالي

الذي يزود البلاد بحوالي ثلث الصادرات، اذ يبلغ إنتاج زيت النخيل في نيجيريا 52% من الإنتاج العالمي[13].

تراجع قطاع الزراعة بعد اكتشاف النفط، وأدى النفط دورا كبيرا في الاقتصاد النيجيري، اذ وفر للبلاد مورداً مالياً هائلاً، وحسن من مستويات الدخل، وإعطاء أهمية لتطوير الصناعة، وتوسيع الحركة التجارية بين نيجيريا، والبلدان الأخرى، فضلا عن ذلك تطوير البنى الارتكازية في البلاد، كالطرق، والمواصلات، ولم تقتصر البلاد على وجود النفط بل الغاز الطبيعي، والفحم، والقصدير، والذهب والحديد، والكلس[14].

عانت نيجيريا من بعض الاجراءات البريطانية التي اثرت بشكل كبير على اقتصاد نيجيريا ومن هذه الاجراءات اصدار القوانين، إذ أصدرت الإدارة البريطانية عدداً من القوانين التي كان لها تأثيرها سلبي على السكان، ففي عام 1895 صدر قانون فرض الضرائب على الأراضي، والمنازل في لاجوس، ونتيجة لاعتراض السكان عليه، فقد تم إلغاؤه، وفي عام 1897، صدر قانون لتنظيم انتقال الأراضي إلى المستعمرين، مما أثار حفيظة السكان النيجيريين، ثم فرضت بريطانيا ما يعرف بضريبة الكوخ التي نصت على استئجار الأرض من حكومة التاج البريطاني[15].

شهد الاقتصاد النيجيري على الرغم من حصول نيجيريا على استقلالها من بريطانيا عام 1960 ورغم التطورات التي شهدتها نيجيريا وكثرة تبدل الحكومات بعض التطورات التي اثرت بشكل او باخر على تطور اقتصاد نيجيريا او اخفاقه في بعض الفترات وكما سنوضحه لاحقا .

ثانياً: التطورات الاقتصادية في نيجيريا خلال الحكم المدني الاول[16] 1960-1966

شهدت نيجيريا قبل استقلالها عن بريطانيا عام 1960 ولا سيما في الخمسينات رخاءاً اقتصاديا من خلال زيادة احتياط العملة الاجنبية وتوسع الانفاق على التعليم والبنية التحتية ، فضلا عن انخراط النيجيريين في العمل الاداري، ويبدو ان سبب ذلك التحسن في الاقتصاد النيجيري كان سببه ارتفاع اسعار محاصيل الصادرات النيجيرية في السوق الدولية لاسيما الكاكاو، الا ان ذلك التحسن لم يستمر طويلا لهبوط تلك الاسعار في نهاية الخمسينات اي مع اقتراب حصول نيجيريا على استقلالها [17].

ما ان حصلت نيجيريا على استقلالها في تشرين الاول عام 1960 حتى توقع النيجيريون بحياة افضل بعد خروج البريطانيين منها لا سيما بعد الوعود التي قدمها زعماء الحركة الوطنية النيجيرية بتحسين الاحوال المعيشية لهم[18]، اذ سار الاقتصاد النيجيري

خلال الجمهورية الاولى وفق خطة التنمية الاولى(1962-1968) والتي اعطت الاولوية للأوضاع الاقتصادية على الاوضاع الاجتماعية، وهذا ادى بدوره الى ايجاد تفاوت بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وابرز مثال على ذلك كان متوسط دخل الفرد لا يزيد على 80 دولار سنويا، في المقابل كان دخل الاثرياء من السياسيين وكبار المسؤولين ورجال الاعمال تصل الى مئات الدولارات في الشهر الواحد[19] ،والجدول رقم (1) ، يبين ذلك التفاوت في الاجور السنوية خلال المدة 1962-1966، وبالجنيه الاسترليني.

جدول رقم (1)[20]

الفئات العاملة	1963-1962	1964-1963	1965-1964	1966-1965
الايدي العاملة شبه الماهرة	60,0	92,1	95,0	97,1
الايدي العاملة الماهرة	156,0	162,1	167,15	188,0
الكتاب	198,0	204,0	210,0	231,0
الموظفون التنفيذيين	648,0	675,0	702,0	788,0
الموظفون الاداريين	720,0	762,0	804,0	924,0
الموظفين المشرفين	1550,0	1560,0	1620,0	1680,0
مسؤول المشرفين	3000,0	3000,0	3000,0	3000,0

انعكس ذلك التفاوت على مستويات المعيشة بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا مما ادى الى انتشار التذمر بين العمال مما دفع ذلك النقابات العمالية النيجيرية[21] الى عقد اجتماع في اب 1963 للنظر في مسالة اجور العمال، ثم تبعه اجتماع اخر عقد في لاغوس في ايلول عام 1963 الذي ضم جميع النقابات العمالية في نيجيريا ، ودعا الى اجراء تعديل في الاجور وتم تشكيل لجنة العمل المشترك التي ضمت زعماء النقابات العمالية في نيجيريا للضغط على الحكومة لاجراء التعديل على الاجور في القطاعين العام والخاص لتقريب الفوارق بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا، واقترحت اللجنة رفع الحد الادنى للاجور الى 180

جنيه استرليني في العام، وخفض الحد الاقصى من 300 الى ما بين 500- 960 جنيه استرليني[22] .

قام العمال في ايلول عام 1963 باضراب للتاكيد على جديتها في مطالبها، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة بتشكيل لجنة عرفت باسم لجنة مورجان الهدف منها مراجعة الاجور، قدمت اللجنة تقريرها للحكومة في نيسان عام 1964 الا ان تلكؤ الحكومة في نشر ما جاء في تقرير اللجنة كان سببا للقيام باضراب عام الذي بدا في 31 ايار عام 1964 والذي استمر لمدة اسبوعين ، وكان نتيجة الاضراب موافقة الحكومة على اجراء مفاوضات لزيادة الاجور وفقا لما جاء به تقرير مورجان، وبالفعل تم زيادة الاجور ما بين 25- 30 %[23] .

اما القطاع الزراعي فلم يخصص له من خطة التنمية الاولى (1962-1968) الا حوالي 5% من استثمارات تلك الخطة وفي كافة المجالات من تجارة وصناعة واتصالات وصحة واعلام والموارد المائية والاوضاع الاجتماعية، مقابل 92% للمدن [24]، والجدول رقم (2) يبين نسبة التوزيع للانفاق بين الريف والمدن .

جدول رقم (2)[25]

القطاع	الريف	المدن
التجارة والصناعة	%2,6	%97,1
الكهرباء	%0,6	%97,7
الصحة	%3,9	%76,0
الاعلام	-	%37,8
الموارد المائية	%39,6	%58,0
الاتصالات	-	%91,4

وعلى الرغم من اهمية القطاع الزراعي الا ان الحكومة لم تهتم به خلال خطة التنمية الاولى بل انها قامت بفرض الضرائب على المزارعين فضلا عن استخدام راس المال الناتج عن القطاع الزراعي في تمويل القطاعات غير الزراعية مما ادى بالتالي الى تدهور اسعار المحاصيل الزراعية وعلى المستوى المعاشي في الريف[26]، نجد من ذلك الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي مما اثر بالتالي على الصادرات وارتفاع اسعار المواد الغذائية والاعتماد بشكل

كبير على الاستيراد، والجدول رقم (3) يوضح الرقم القياسي لانتاج المواد الغذائية ومعدل النمو بالنسبة المئوية خلال الحكم المدني الاول 1960-1966.

جدول رقم (3) [27]

العام	الرقم القياسي لإنتاج المواد الغذائية	معدل النمو
1961-1960	82	%17,1
1962-1961	92	%12,2
1963-1962	92	صفر
1964-1963	103	%12,0
1965-1964	100	%2,9-
1966-1965	102	%2,0

كان اهمال القطاع الزراعي والذي ادى الى تدهور الظروف المعيشية اثر كبير في اندلاع الاضطرابات في الاقليم الغربي عام 1965[28]، فضلا عن تزوير انتخابات الاقليم الغربي[29] التي تم اجراءها في تشرين الاول عام 1965، فكانت تلك الاحداث ممهدة لانهيار الجمهورية الاولى عام 1966 .

ثالثاً: التطورات الاقتصادية في نيجيريا خلال الحكم المدني الثاني[30] 1979-1983

تميزت الاوضاع الاقتصادية خلال الحكم المدني الثاني 1979-1983 بالتدهور في كافة المجالات والذي ساعد على انهيار الجمهورية بالدرجة الاولى النفط ثم الزراعة ، وهذا ما سنوضحه.

1- النفط واثره على الاوضاع الاقتصادية:

احتل النفط مكانة مهمة في الاقتصاد النيجيري لاسيما في السبعينات، اذ زادت نسبته خلال الاعوام 1974-1975 الى 31،3% بعد ان كانت نسبته 0،7% عام 1958، وكان متوسط اسهام النفط في الناتج المحلي الاجمالي خلال الاعوام 1970-1975 هو 41،28%، اما ايرادات النفط فقد شهدت زيادة كبيرة فبعد ان كان عام 1961 يشكل 7،6 % وصل عام 1979 الى 81،4% والى 83،6 % عام 1980، اما صادرات النفط فقد ازداد ايضا فبعد ان كان عام 1960 حوالي 2،7% وصل عام 1976 الى 93،7% و93،8% عام 1979، و98،2%

عام 1981، و 98،6% عام 1982[31]، والجدول رقم (4) يبين واردات الحكومة الاتحادية النيجيرية من النفط خلال المدة 1979-1982 وبالمليون نايرا[32] والزيادة والنقص في الايرادات بالنسبة المئوية .

جدول رقم (4)[33]

العام	ايرادات النفط	الزيادة والنقصان في الايرادات
1979	8880,9	%180,8
1980	10990,2	%23,8
1981	9825,2	%10,6-
1982	6424,0	%34,6-

اعتمد الاقتصاد النيجيري بشكل كبير على النفط ، وبذلك فان الاقتصاد النيجيري سيكون متاثرا بشكل كبير باختلاف عائدات النفط وفقا لتقلبات السوق الدولية[34]، وهذا ما حدث خلال الاعوام 1977- 1978

(خلال الحكم العسكري لنيجيريا) عندما انخفضت اسعار النفط في السوق الدولية فتدهورت عائدات النفط النيجيري مما اثر على مشاريع التنمية وفرضت نيجيريا بعض القيود على الواردات، فضلا عن اضطرارها الى الاقتراض من الخارج[35]، وما ان حل عام 1979 حتى ارتفعت اسعار النفط بسبب احداث الثورة الايرانية فازدادت عائدات النفط خلال الاعوام 1979-1980 [36] اي مع بداية الحكم المدني الثاني لنيجيريا .

على الرغم من ان اسعار النفط شهدت تحسنا نوعا ما خلال الاعوام 1979-1980، الى انها انخفضت مرة اخرى خلال عام 1981 فبعد ان كان متوسط انتاج نيجيريا من النفط الخام حوالي 2،1مليون برميل في يناير 1981انخفض الى 770 الف برميل يوميا في تموز عام 1981، فضلا عن انخفاض صادرات النفط بنفس المعدل والذي استمر خلال عام 1982 مما ادى الى تدهور احتياطي نيجيريا من العملات الاجنبية [37].

اثر الانخفاض في عائدات النفط على الاحوال المعيشية في نيجيريا، وعلى اثر ذلك اتخذت الحكومة عدد من الاجراءات لمواجهة ذلك التدهور، ففي نيسان عام 1982 اصدرت الجمعية الوطنية قانون الاجراءات المؤقتة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي شمل زيادة سعر الوقود المحلي واعادة النظر بالتراخيص الممنوحة للاستيراد ومنع استيراد بعض السلع،

فضلا عن لجوء الحكومة النيجيرية الى الاقتراض من الخارج مما زاد من نسبة الديون الخارجية على نيجيريا حتى وصلت عام 1983 الى حوالي 10,6 مليون نايرا [38].

2- الزراعة :

ذكرنا سابقا الاهمال الذي لاقته الزراعة في نيجيريا خلال الحكم المدني الاول مما ادى الى استمرار الانخفاض في الانتاج المحلي للواد الغذائية واثر ذلك بالتالي على الصادرات والاعتمادات على الاستيراد الخارجي، والجدول رقم (5) يوضح الرقم القياسي لانتاج المواد الغذائية ومعدل النمو بالنسبة المئوية خلال الحكم المدني الثاني 1979-1983.

جدول رقم (5)[39]

العام	الرقم القياسي لإنتاج المواد الغذائية	معدل النمو
1979	98	%1,0 ــ
1980	100	%1.0
1981	99	%1,0 ــ
1982	100	%1,0

نلاحظ من الجدول اعلاه ان انتاج المواد الغذائية لم يحقق اي تطور او نمو خلال مدة الحكم المدني الثاني، بل ان الانتاج اصبح في بعض السنوات سالبا كعام 1979 وعام 1981، وبذلك فقد اعتمدت نيجيريا على المواد الغذائية المستوردة مما ادى الى زيادة الديون الخارجية لنيجيريا كنتيجة من نتائج انخفاض العائدات النفطية .

حاول شيهو شيجاري [40]رئيس الحكومة الاتحادية النيجيرية من جانبه ايجاد بعض الحلول لزيادة الانتاج الزراعي، فاعلن عام 1980 عن برنامج زراعي عرف باسم الثورة الخضراء، كان الهدف منه محاولة الامة النيجيرية الاعتماد على نفسها من خلال الاكتفاء الذاتي في انتاج المواد الغذائية[41]، لكن رغم ذلك استمر الوضع على ما هو عليه ولم يحقق البرنامج اهدافه، ويرجع سبب ذلك الى انتشار الفساد والرشوة وسوء الادارة، فضلا عن انتشار الجفاف والآفات الزراعية التي اثرت بشكل كبير على تطور ونمو الانتاج الزراعي [42].

- نتائج الاوضاع الاقتصادية خلال الحكم المدني الثاني

ادى عدم الاستقرار الاقتصادي في نيجيريا لا سيما خلال الحكم المدني الثاني 1979-1983 الى انتشار البطالة التي اخذت بالازدياد لا سيما بين الخريجين الذين كان عليهم البحث على وظيفة لتحسين اوضاعهم المعيشية، صاحب ذلك انخفاض الانتاج الصناعي، مما ادى الى فقدان عدد من الايدي العاملة وظائفهم، فعلى سبيل المثال قد فقد حوالي عشرون الف عامل من الذين يؤدون اعمالهم في النسيج خلال الاعوام 1979-1982، فضلا عن فقدان الف عامل اعمالهم في صناعة الاثاث والاخشاب ، وثلاثة الاف عامل في صناعة المواد الغذائية والتبغ [43]، اما الايدي العاملة الذين استمرو في عملهم فلم يحصلوا على اجورهم او رواتبهم الشهرية ولعدة شهور اذ وصل التأخير في دفع الاجور الى ستة اشهر واحيانا الى سنة كاملة في عدد من الولايات النيجيرية، وفي عام 1983 تم اغلاق عدد من المشاريع الصناعية وهذا بالتالي قد ادى الى انتشار البطالة وتدني المستوى المعيشي للسكان[44]

قام العمال وعلى اثر تردي الاوضاع المعيشية الى القيام بإضرابات ضد الحكومة الاتحادية النيجيرية، اذ قام عمال القطاعات الصناعية المختلفة بعدد من الاضرابات بلغ عدده (67) اضراب عام 1980والذي شمل 36 اضراب من قبل عمال التشييد و19 اضراب قام به عمال صناعة النسيج و12 اضراب قام به عمال صناعة النفط اني عام 1980 قد ادى الى تأجيل الدراسة في الجامعات للعام الدراسي 1981-1982[45]، وفي اذار من العام نفسه قام الاطباء بإضرابهم للمطالبة بتحسين ظروف العمل والحصول على اجور الساعات الزائدة ، هذا فضلا عن اضراب الهيئات التدريسية في الجامعات النيجيرية في تشرين الثاني 1980 مطالبين بضرورة تشكيل لجنة حكومية من اجل اعادة النظر في رواتبهم ، كان موقف الحكومة الاتحادية النيجيرية ان استجابت لطالبهم بزيادة رواتب الهيئات التدريسية الا ان تأخر الاعلان عنه الى كانون الثاني[46].

حدث اضراب ايار 1981 بقيادة مؤتمر العمل النيجيري و استمر لمدة يومين الذين طالبو فيه بزيادة الحد الادنى للاجور الى 300 نايرا شهريا، استجابت الحكومة الاتحادية النيجيرية لطلبهم بزيادة الاجور الى 125 نايرا شهريا، وفي شباط عام 1982 قام عمال الكهرباء والغاز بإضراب والذي استمر لمدة اسبوعين وشمل جميع الولايات النيجيرية، تلخصت مطالبهم بزيادة الاجور وتحسين الظروف المعيشية[47] .

استمرت الاضرابات في كافة انحاء نيجيريا وامتدت لتشمل فئات مختلفة من المجتمع النيجيري اذ شملت الموظفين والمدرسين والاطباء، اذ قام المدرسون عام 1983

باضرابهم لعدم صرف رواتبهم لاكثر من ستة اشهر ، فاضطرت الحكومة الاتحادية النيجيرية الى صرف قروض عاجلة لحكومات الولايات النيجيرية [48].

عانت نيجيريا فضلا عن ما سبق من ارتفاع معدلات التضخم والذي ادى الى زيادة سوء الظروف المعيشية لمختلف فئات الشعب النيجيري، والجدول رقم (6) يوضح الزيادة الحاصلة في معدلات التضخم خلال الاعوام 1980-1983.

جدول رقم (6)[49]

العام	معدل التضخم
1980	%9,9
1981	%20
1982	—
1983	%39،5

نلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع كبير في معدلات التضخم ، هذا الارتفاع فضلا عن سوء الاوضاع المعيشية قد ساعدت على تعميق التفاوت بين الطبقات الاجتماعية في نيجيريا، اذ كان المستفيدين من هذه الاوضاع هم اصحاب الدخل الرأسمالي واصحاب الاملاك (الاراضي) .

الخاتمة:

تميزت نيجيريا يتنوع تركيبتها الاجتماعية فضلا عن تنوع مواردها الاقتصادية اذ شكلت الزراعة مصدر ومورد اساسي للاقتصاد في نيجيريا والتي كانت تسد الاستهلاك المحلي من محاصيلها كالتمور والكاكاو والارز وزيت النخيل وغيرها من المحاصيل، الا ان قطاع الزراعة قد تراجع بعد اكتشاف النفط واصبح الاقتصاد النيجيري يعتمد بالدرجة الاولى على النفط الذي كانت اسعاره تعتمد على تقلبات السوق الدولية، لذلك نجد ان الاقتصاد النيجيري نجده تارة في تطور مستمر وتارة اخرى في تدهور تبعا لأسعار النفط .

اتبعت نيجيريا بعد استقلالها وتشكيل الحكومة المدنية الاولى خطة التنمية الاولى 1962-1968 في محاولة منها لانعاش وتطور الاقتصاد النيجيري، الا ان تلك الخطة قد انعكست اثارها بشكل سلبي على نيجيريا اذ ادى تطبيقها الى ايجاد تفاوت كبير بين الطبقات العليا والطبقات الدنيا وبالتالي قد ادى ذلك الى حدوث عدد من الاضرابات قام بها العمال وغيرهم وكان الهدف منها زيادة الاجور مما ادى بالتالي الى انهيار الحكم المدني الاول عام 1966

اخذ الاقتصاد النيجيري بالتطور والتحسن لاسيما بعد تسلم الحكم المدني الثاني السلطة في نيجيريا عام 1979، وجاء ذلك التطور على اثر قيام الثورة الايرانية اذ ارتفعت اسعار النفط فادى ذلك الى زيادة عائدات النفط النيجيري ، الا ان ذلك لم يستمر طويلا اذ سرعان ما تعرضت اسعار النفط الى الانخفاض مما ادى الى تدهور الاقتصاد النيجيري منذ عام 1981، وعلى الرغم من محاولة الحكومة المدنية الثانية بإصدار عدد من القوانين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الا ان ذلك لم ينجح فاضطرت نيجيريا الى الاقتراض من الخارج، وقد مهدت تلك الاوضاع وعدم الاستقرار الاقتصادي الى نهاية الحكم المدني الثاني عام 1983.

الهوامش:

(1) داهومي: أحدى الجمهوريات الصغرى في غرب افريقيا، تعرضت الى الاحتلال الفرنسي عام 1894 وحصلت على استقلالها عام 1960، تغير اسمها الى بنين عام 1975. ينظر: محمد اسماعيل محمد، نيجيريا وداهومي والكاميرون، مؤسسة روز اليوسف للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، 1961، ص39.

(2) حنان طلال جاسم السارة، التطورات السياسية الداخلية في نيجيريا 1960-1979،اطروحة دكتوره غير منشورة، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد ، 2014، ص7-8 .

(3) ادم عبدالله الالوري، موجز تاريخ نيجيريا، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت،1965، ص25

(4) حنان طلال جاسم السارة ، المصدر السابق، ص10.

(5) John H. Enemugwem , The Development of the Niger Delta of Nigeria 1900-1966, Journal of Sustainable Development in Africa, Vol10,No.4, Clearion University of Pennsylvania, ,2009,p.164.

(6) Hakeem Oapajo ,Politics for God Religion Politics and Conflict in Democratic Nigeria, The Journal of pan African studies, Vol.4,No. 9,Junuary 2012, p .45.

(7) حسن احمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا،ج1، القاهرة، 1958، ص 199.

(8) عثمان دان فوديو: ولد في بلدة مارتا على أطراف إمارة غوبر شمال نيجيريا عام 1754 وكلمة فودي تعني الفقيه واسمه الأصلي محمد، درس اللغة العربية وقرأ القران وحفظ متون الأحاديث ونجح من خلال حركته التي أطلق عليها اسم الجماعة بنشر الإسلام بين القبائل الوثنية المنتشرة في شمال وجنوب أفريقيا، ألف اكثر من خمسين كتابا في العقيدة، توفي عام1817. ينظر: عبدالله عبد الرزاق ابراهيم، المصدر السابق، ص40؛حسن احمد محمود، دور العرب في نشر الحضارة في غرب أفريقيا، المجلة التاريخية المصرية، المجلد 14،القاهرة 1968، ص 92.

(9) Nelson Harold, Area Hand book for Nigeria, foreign Area studies of American University, U.S. Agoverment printing office, washnington, 1972,p.103.

(10) هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، ع 46، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2010، ص 97.

(11) أياد عبد الكريم مجيد، سياسة نيجيريا النفطية الواقع والطموح، مجلة دراسات دولية ،ع 38، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2008 ، ص 160.

(12) اشارت المصادر على ان اكتشاف النفط كان عام 1938 والبعض الاخر عام 1958. ينظر: احمد صوار، استقلال نيجيريا، سلسلة كتب سياسية رقم (194)، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، 1961، ص28.

(13) فيليب رفله، الجغرافية السياسية الافريقية، تقديم واشراف عز الدين فريد، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966، ص 520-521.

(14) المصدر نفسه، ص 521.

(15) Barry N. Floyd , Planning the Nigerian Economy , Journal Africa Today , Vol.9, , No.6, July 1962,p.5.

(16) الحكم المدني الاول: ما ان حصلت نيجيريا على استقلالها حتى اصبح نامدي ازيكوي حاكما عاما لنيجيريا حتى عام 1963 واعيد انتخابه رئيسا للجمهورية وفقا لدستور جمهورية نيجيريا الاتحادي لعام 1963وابو بكر تفاوا باليو رئيسا للوزراء حتى قيام الانقلاب العسكري برئاسة ايرونسي ودخلت نيجيريا تحت الحكم العسكري خلال المدة 1966-1979 . لمزيد من التفاصيل ينظر: حنان طلال جاسم السارة ، المصدر السابق ، ص 64 وما بعدها ؛

The National Archive, Cabinet ,Nigeria ,Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, C.(53) ,15th February, 1960; -Robert A . Dahi , A Preface to Theory Democratic, Chicago, 1970.

(17) Larry Diamond , Class Eethnicity and Democracy in Nigeria , The Failure of the First Republic Syracuse , New York, University Press ,1988,p.312 .

(18) Ibid, p.91.

(19) Odubunmi, A. S., & Agbelade, L. I. , Corruption and economic growth in Nigeria. Journal of Economics and Sustainable Development ,vol. 5, No. 6, 2014.,p.p 45–56.

20)Barry N, Floyd , op .cit ,p.5.

(21) النقابات العمالية النيجيرية : كان عام 1939 هو بداية تكوين النقابات العمالية النيجيرية، قامت باضرابات متعددة وتعرضت الى انقسامات داخلية بين صفوفها. لمزيد من التفاصيل ينظر:

Larry Diamond, op. cit , p.1 67.

(22)Ibid, p.167.(

(23)Ibid.p.167.

(24) Toyin Falola , Economic Reforms and Modernization in Nigeria 1945-1965,London , p.222.

(25) Mark Anikpo , Achieving Self Sufficievcy in African Agricultural Food Production : The Case of Nigeria , in Africa Today , Vol.32, No.4, 1985,p.33. 26) Larry Diamond, op. cit , p.315.

(27) Toyin Falola, op.cit ,p.224.

(28) اضطرابات الاقليم الغربي : لمزيد من التفاصيل ينظر:

S .A .Aluko ,How Many Niigerians? Analysis of Nigerias Census Problems 1901-1963,The Journal of Modern Africian Studies, Vol. 3,No. 3, 1965; Ajayi Adegboyega Isaac, Leadership, Followership and Socio-political Development in Post-Independence Nigeria, The Journal of History ,Political Science and International Relations, Vol.1,No.9,2012.

(29) انتخابات الاقليم الغربي : لمزيد من التفاصيل عن الانتخابات ينظر:

Emmanuel Oladipo Ojeo, Leader Ship Crisis and Political Instability in Nigeria 1964-1966, The Personalities, The Pertier and the Policies, The Journal of History, Political Science and International Relatior,Vol.1,No.1, February, 2012.

(30) الحكم المدني الثاني : انتهى الحكم العسكري في نيجيريا عام 1979وعاد الحكم المدني الثاني برئاسة شيهو شيجاري الذي اصبح رئيسا لجمهورية نيجيريا والقائد العام للقوات المسلحة لنيجيريا الاتحادية . واستمر الحكم المدني الثاني حتى عام 1983 ليعود الحكم العسكري لنيجيريا برئاسة محمد بخاري. لمزيد من التفاصيل ينظر:

(31) Mark Anikpo, op.cit, p.38; Larry Diamond, op. cit , p.318

(32) نايرا : عملة نيجيريا الرسمية والوطنية تصدر من قبل البنك المركزي النيجيري وتوجد بعدة فئات وعملات ورقية ومعدنية ، ويعادل الدولار الامريكي الواحد ما قيمته 000و361 نيرة نيجيرية ويختلف حسب انخفاض وارتفاع سعر الدولار الامريكي . لمزيد من التفاصيل ينظر: مؤمن منصور فنون ، ما هي عملة دولة نيجيريا ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع : mawdoo3.com.

(33) Toyin Falola , op .cit ,p.229.(

(34) J. 0. ADERIBIGBE, THE CURRENT AUSTERITY MEASURES AND THEIR IMPACT ON THE NIGERIAN ECONOMY, presented at the Conference on rEconomic Crisis, Austerity Measures and Privatization in Africa, organized by the Centre for Social and Economic Research, Ahmadu BeUo University, Zaria, Nigeria , 11th-16th March, 1985,p.219.

(35)Jean Herskovits, Dateline Nigeria Democracy Down but not out, in Foreign Policy ,No.54,p.180.

(36)Ibid. p.181. (

(37) Toyin Falola, op.cit ,p.229.(

(38) J. 0. ADERIBIGBE, op.cit,p.222.(

Toyin Falola, op.cit ,p.233.) 39(

(40) شيهو شيجاري (1979-1983) : ولد عام 1924 في بلدة شاجاري في ولاية سوكوتو، اكمل تعليمه في كلية كادونا، أصبح عضوا لحزب المؤتمر الشمالي، ثم احد اعضاء مجلس النواب عام 1954، ،1975ثم رئيسا لنيجيريا في تشرين الاول عام 1979 حتى كانون الاول عام 1983.لمزيد من التفاصيل ينظر:

Toyiu Falola &Ann Genova , Historical Dictionary of Nigeria,Historical Dictionary of Africa, No.111, U.S.A, 2009,p.225.

(41)Shehu Shagari , My Vision of Nigeria , Selected Speeches , edited by Aminu Tijjani and David Williams, London , 1981, p. 117

(42)Ibid,p.118.

(43) Shehu Othman , Classes Crises and the Coup the Demise of Chagares Regime, Journal African Affairs , Vol.83, No.333, October 1984,p. 452.

(44) Larry Diamond, op. cit , p.909.

(45) Shehu Othman, op.cit, p. 452.

(46)Ibid, p.453.(

(47) Larry Diamond, op. cit , p.909.

(48)Jean Herskovits,op.cit, p. 172

(49) Toyin Falola Economic Reforms..., op.cit ,p.229.

Economic developments in Nigeria during the first and second civil rule 1960-1983

Assist Prof. Dr. Hanan Talal Jassim

College of Basic Education-Diyala University

Drhananalsara81@gmail.com

key words: Africa, Nigeria, economy

Summary:

Nigeria is one of the countries of the western African continent, characterized by the multiplicity of ethnic, religious and linguistic groups, as it made its multiple social composition a microcosm of the African continent, as it was divided into three regions: the northern region, the eastern region, and the western region, and each of these regions was inhabited by an ethnic group that dominated that region.

Nigeria was distinguished by the diversity of its economic resources, especially before the discovery of oil, as agriculture formed the main source of the Nigerian economy, and among the most important agricultural products were dates, oil, rubber, cocoa, and peanuts, as well as potatoes, sesame, rice, cotton, palm oil and other Agricultural crops, and these crops were to meet local consumption, in addition to the presence of some other economic sources to meet the needs of the population, such as building materials and cleaning materials, as their financial returns provided the country with about a third of exports. The agriculture sector declined after the discovery of oil, and oil played a major role in the Nigerian economy, which improved income levels, industry developed and trade between Nigeria and other countries expanded.

The political events that Nigeria witnessed after gaining its independence from Britain in 1960 played an important role in the economic developments of Nigeria, as civil and military governments took over Nigeria during the research study period 1960-1983, as well as the occurrence of the Nigerian civil war during the period 1967-1970, which In one way or another, it affected the Nigerian economy.